عامان من عمر ربيع لم يثمر..!

محمد احمد الرميم

ما أُسمي بالربيع العربي الذي غطى مناطق محددة ومعينة بالشرق الأوسط ابتداء من تونس وامتد ليشمل ليبيا ومصر واليمن .. وسوريا ...والتي لم تستقر أحوالها بعد مع كثير من التفاوت فيما فقدته وتفقده شعوبها من المقدرات وما كلفته من تضحيات مادية ومعنوية ليست بالهينة.. ولعل أهم ماتعانيه مجتمعة -مع قليل جدا من التفاوت- انعدام الأمن والاستقرار، واستمرار حالة الفوضى.. أو بما يمكن وصفه بنشوء أزمات جديدة سياسية واقتصادية ومعيشية حادة ومعقدة .. فضلاً عن محاولات الزج بالمجتمعات في أتون صراعات طائفية ومذهبية وجهوية وهي أحد أشد وأخطر أسلحة هدم وتفتيت المجتمعات والأوطان مع ما تحققه من نتائج كارثية على كل المستويات..

لا يمكن التشكيك أبدا في حق شعوب تلك البلدان بل وكل شعوب البلاد العربية في سعيها لتحقيق تطلعاتها في التغيير إلى الأفضل، ونيل حقوقها في العدالة الاجتماعية والمساواة، وصنع الحياة الحرة الكريمة، والبحث عن حلول ومخارج لعشرات السنين من القهر والإذلال والحرمان والتغييب مع فوارق في مستوياتها هنا أو هناك.. لكن ما حدث ويحدث وبعد مرور عامين لما أسمي بثورات شعبية لم تحقق لهذه الشعوب في الواقع سوى المزيد من المعاناة والمزيد من الانتظار للمجهول .. وكما يبرر البعض بأن هذه الثورات فقدت أهدافها وتم الانحراف بها واستغلالها بل واختطافها ..حين تقاذفتها ما يمكن وصفها بمؤامرات الداخل والخارج على الصورة التي نراها اليوم، وربما تمتد إلى ما لا يمكن تحديده من الوقت في المستقبل المنظور، في ضوء التجاذبات السياسية وظهور قوى سياسية قديمة وأخرى جديدة وكلها قوى مرتهنة.

والبعض الآخر شكك في الموضوع منذ انطلاقته مستنداً لبعض المؤشرات للتدليل على أن ما حدث ويحدث باسم ثورات الربيع للتغيير ما هو إلا.. أمر تنفيذي لمخطط مرسوم سلفاً، وأحد هذه المؤشرات يتعلق بقضية التوقيت والتزامن الذي أريد لانبثاق ما أسمي بالربيع، في أكثر من بلد (جمهوري) هي محل الاستهداف لا غيرها مع بداية العام ٢٠١١م وفي شهريه الأولين يناير وفبراير.. وهو أمر -كما يقول هؤلاء- لا يمكن تبريره بالمصادفة أو بالأمر الطبيعي على الإطلاق.. وهو ما أثار وما زال يثير تساؤلات لم تجد لها جواباً.. مقنعاً حتى الآن عند كثيرين! إلا أنهم وحسب تفسير بعض المتابعين والمحللين.. بأن التزامن يشير بكل قوة إلى مخطط ما -قديم أو جديد لا فرق- من قبل دوائر معينة خارجية لها عملاؤها في الداخل لهم أجندة مصلحية متوائمة ومتقاطعة تمثل أهدافهم المشتركة.

وأصحاب ما يسمى بنظرية المؤامرة يؤكدون مثل هذا التفسير ويعزون كل ذلك - بعد التحليل الذي أثبتته بعض نتائج الثورات السلبية - من خلال جملة التصريحات التي ظهرت وما تزال تتعزز كل يوم هنا وهناك من أبرزها ما يتكشف في كواليس الدول صاحبة المصلحة في استغلال أهداف التغيير بتنفيذ المخطط (وربما صنفوا وثائق ويكيلكس وتوقيت كشفها ونشرها) كأحد أهم نقاط وبنود التخطيط للفوضى « الخلاقة « .. والتي تسبق مخطط تشكيل الشرق الأوسط الجديد والمعلن عنه سابقاً، كما تعزز ذلك كثير من المواقف والتصريحات الغربية المتصهينة تجاه مختلف الأحداث والتطورات في بلدان الربيع، إضافة إلى تصريحات الصهيوني برنارد ليفي وظهوره شخصيا في أكثر من منطقة علناً وكما لو كان عراب هذه الثورات الربيعية.. هذا بالإضافة إلى الحملة الإعلامية المواكبة لهذه الثورات والمستمرة حتى اليوم بنفس الاتجاه وبنفس الخطاب.. متجاهلة انكشاف السيناريو الإعلامي الموحد المتواكب مع مخطط ثورات الربيع.. لتقول بعض شعوبها صارخة في آذان تلك الوسائل الإعلامية المهتمة.. وخصوصاً القنوات الفضائية - التي كشف الوقت سوءاتها وسقط قناعها عن الوجه الحقيقي للتناول، وتماهي الخطاب والموقف مع مصالح جهات دولية ومحلية هي من تحركها .. إلى درجة الفضيحة في الزج والتحريض على خلخلة المجتمعات بإثارة النعرات الطائفية والفئوية والمناطقية والجهوية ..

تقول شعوب الربيع المزعوم.. لم نر زهرة واحدة في هذا الربيع لم يتبدل لدينا شيء كما قيل لنا.. بل نحن في معاناة أشد، نجتر أحلام اليقظة في ربيع موهوم، لأن معاناتنا في ازدياد، وربما تسير بنا غصبا عنا إلى درجات مأساوية مع ما نشهده من انتشار فوضى هدامة، وتجاوز الخطوط الحمراء , وانعدام ضوابط التحكم بحركة المجتمع .. وتحطيم الحواجز أمام كثير من الثوابت والأهداف والمثل والقيم الدينية والأخلاقية التي نؤمن بها وتحكم علاقاتنا ببعضنا، ونقف عند حدودها وتوارثناها جيلاً بعد جيل، بل إن هذه القيم والمثل الأخلاقية السامية هي عنوان شخصيتنا وكينونتنا التأريخية والحضارية.

بل والأخطر أن الأوضاع الجديدة في ظل ربيع هلامي موهوم.. زادت من شعور قطاعات كبيرة من المجتمعات العربية المستهدفة بالربيع.. بالإحباط واليأس، والأكثر خطورة من ذلك فقدان ثقة هذه الشعوب بمصداقية نخبها الثقافية والعلمية والدينية إلى الدرجة التي تنتفي معها أية مرجعية !! الأمر الذي يعني حدوث التفكك والفوضى وعدم الاستقرار.. حيث لا مكان لأية قيم أو مبادئ تحكم وتضبط حركة المجتمع وهي كلها نتائج للفوضى (الهدامة) وتصب كلها في الأهداف المرسومة في المخطط الخبيث لتمزيق وتفكيك عرى الأمة ليسهل التحكم بها، والوصاية عليها - (وكل ذلك حسب أنصار نظرية المؤامرة).. فهل أصابوا أم جانبهم الصواب؟ربما علينا التضحية بالمزيد من الوقت المأزوم، مع ما ينطوي على ذلك من نتائج مكلفة .

ومن حكم الله تعالى في خلقه: (ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله).

الإدعاءات الوهمية وخطرها على المستقبل

د.علي العثربي

الرضا والقبول الشعبي أساس الشرعية السياسية وبذرة الامن والاستقرار، غير أن بعض القوى لم تدرك أهمية ذلك، ومازالت غير واعية لمستجدات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، تدير حياتها بعقليات إقصائية تعيش في وهم الهيمنة والسيطرة بوسائل القهر والقوة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه في علم السياسة عدم النضج وعدم القدرة على بلوغ الرشد السياسي الذي يمكن تلك القوى من الاعتراف بالآخر والتعامل معه بروح المسؤولية الوطنية لما من شأنه تجميع عناصر بناء قوة الدولة اليمنية والحفاظ على مكوناتها الجغرافية والبشرية والعمل على تنمية الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل الذي يعزز الرضا والقبول الشعبي ويصون الأمن والاستقرار ويبرز شخصية الدولة اليمنية الواحدة القوية القادرة على حماية كيانها.

إن ذلك البعض من القوى السياسية لم يستفد من تجارب الحياة، ولم يدرك أن المجتمع قد طرأ عليه تغير جذري منذ اندلاع الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر عامي ٦٢، ١٩٦٣م، وأن هذا التغير قد أحدث تحولاً بالغ الأهمية من خلال النهضة العلمية التي بلغتها اليمن، فلم يعد إنسان اليوم تسيطر عليه الخرافة والشعوذة، ولم يعد يقبل بالانتقاص من حقه في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، لأن الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر والتحولات الكبرى التي أحدثتها في مختلف جوانب الحياة قد أزالت الغشاوة وبصرت الإنسان اليمني بحقه في الحياة الكريمة وأرشدته الى الطريق السليم الذي يحقق العزة والكرامة.

إن القوى السياسية التي تتجاهل وعي الشعب وتعتمد على الإدعاء بحسن الافضلية في إدارة شؤون الحياة وأن الآخرين مجرد عبيد عليهم السمع والطاعة لن ترقى الى مستوى الرضا والقبول الشعبي، بل ستبقى معزولة مهما استقوت بوسائل الاستقواء غير المشروعة، وأكثر ما يمكن أن تعمله إذا ظلت متمسكة بعقلية الجمود ورفض الآخر هو أن تتسبب في أذية الشعب خدمة لأعداء اليمن، الأمر الذي سيولد لدى الشعب عدم الثقة على المدى البعيد في العناصر التي قد تكون صالحة ولديهم طموح المشاركة الكاملة، وقد يكون لديه الرغبة المطلقة في تجميع عناصر بناء قوة الدولة اليمنية الحديثة، ورغم ظهور هذه المؤشرات التي تجعل منه قائداً وطنياً الا أنه غير مقبول شعبياً لأن لعنة ممارسات القوى التقليدية غير الواعية تلاحقه وتمنعه من الحصول على ثقة الشعب.

إن على القوى التقليدية أن تحترم وعي الشعب وأن تكف عن التجاهل وأن تفعّل العقل وأن تسعى الى إزالة آثار الادعاءات التي تحول دون الحصول على ثقة الشعب من خلال الرضا والقبول الشعبي، لأن استمرارها في الجمود الفكري وادعاء الأفضلية سيكون وخيماً على الأجيال القادمة التي ستكون أكثر وعياً ولن تقبل بمن تلاحقه لعنة الماضي الاقصائي.

إن مرحلة الحوار الوطني تحتاج المزيد من الوعي المعرفي بالمخاطر المستقبلية الأمر الذي يحتم ضرورة طرح القضايا ذات النزعة التوحيدية التي تحافظ على حماية الدولة اليمنية وتعزز الرضا والقبول الشعبي بعيداً عن الإدعاءات غير الموضوعية والتلفيقات البغيضة، وأن يتم مناقشة القضايا بروح المسؤولية والأمانة التي تضمن عدم ملاحقة الأجيال بلعنة الإدعاءات غير الواقعية والوهمية.

إن الطرح الموضوعي الذي يهدف إصلاح الخلل ويضمن مستقبل الأجيال هو الذي ينبغي أن يسود، أما المكايدة والمكابرة والمناكفة والمغالطة وتشويه الحقائق فإنه في حقيقته سيندرج في إطار اللعنة التي ستلاحق كل من يمارسونها وتؤثر على الأجيال القادمة، وتحجب الثقة عن من مارسها بهدف الإخلال والإضرار بوحدة اليمن من أجل الادعاءات الباطلة والوهمية التي تضعف اليمن وتنال من مستقبل الأجيال.

إن الواجب المقدس يحتم على كل صاحب قضية يريد طرحها في الحوار الوطني أن يراجع أوراقه ويدرسها لمعرفة ما الذي سيحقق الخير للناس كافة وما الذي يؤثر على مستقبل قوة اليمن وضمان مستقبل الاجيال، وهي أمانة ومسؤولية ينبغي إنجازها بما يحقق رضا الله وعزة اليمن الواحد الموحد والقادر والمقتدر بإذن الله.

موازنة جديدة لإفقار الشعب!!

إقبال علي عبدالله

تأكيد الخبراء الاقتصاديين المحليين وكذلك الدوليين بأن «حكومة الوفاق التي يترأسها محمد سالم باسندوة تسعى من خلال ادارتها البلاد الى جرّ اليمن لكارثة اقتصادية» بعد أن نجحت وبشهادة المواطنين أنفسهم في توسيع وزيادة الفوضى الأمنية وخلق حالة من عدم الاستقرار الوظيفي والنفسي والمعيشي.. أقول إن هذا التأكيد- الذي يتزامن اليوم مع الموازنة الجديدة للعام الحالي ٢٠١٣م التي وضعتها حكومة الباسندوة، وللأسف أقرها البرلمان «مرغماً» وليس «مقتنعاً»- جاء في وقت تزداد فيه معاناة المواطنين بعد أن تبخرت آمالهم في الوعود الكاذبة للحكومة من العمل في «الحد من مشكلة الفقر والبطالة وتدني الخدمات الرئيسية» ويعني ذلك أن المؤشرات التي توقعها المؤتمر الشعبي العام ومنذ الأشهر الأولى لتشكيل الحكومة أواخر العام قبل الماضي وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة أصبحت أكيدة، بأن حكومة الباسندوة سوف تفشل في إدارة البلاد واخراجها من أزمتها التي افتعلتها أحزاب اللقاء المشترك بهدف الانقلاب على الشرعية الدستورية والسيطرة على السلطة ونهب المال العام والسعي الى اعادة الوطن للمربع الذي كان عليه قبل الوحدة المباركة في مايو ١٩٩٠م.

من هنا فإن الموازنة العامة للعام ٢٠١٣م وفي قراءة تحليلية لها تصب في خانة سعي الحكومة الى افقار الشعب وشرعنة الفساد والعجز عن استحداث أي منظومة استثمارية وفتح أبواب الانفلات الأمني على مصاريعها.. كل ذلك يعني أننا في الطريق الى كارثة حقيقية في ظل استمرار هذه الحكومة وعدم القدرة على محاسبتها ووقف نزيف النهب من الأموال العامة.. نقول ذلك اليوم بعد أن بدأت أجراس الخطر تدق بصوت مسموع في حياتنا.. وبعد أن وصلت الأمور الى حالة الفلتان من قبل الدول الراعية للمبادرة التي للأسف نقولها بكل صدق تغض الطرف عن الأطراف التي لم تلتزم بتنفيذ بنود المبادرة الخليجية.

وعودة لما سبق ذكره أن الموازنة الجديدة أو «الكارثة الاقتصادية» كما وصفها الخبراء هي موازنة التحدي في استمرار حكومة الباسندوة «العجوز» في ايصال البلاد والعباد الى قرب الهاوية التي لن ينفعنا في الخلاص منها كل أموال الشحت التي دأبت على جلبها الحكومة من أول يوم لنشاطها والكل يدرك ذلك.. ويكفي القول والاشارة الى أن نسبة العجز في الموازنة مهول ومفجع حتى تجاوز الرقم المتفق عليه مع المؤسسات الدولية، الى جانب أنها -أي الموازنة- خلت من أي بنود استمرارية، مما يعني استمرار الحال على ما هو عليه، توقف عملية التنمية وزيادة الفقر وارتفاع نسبة البطالة.. ولعل ما نشاهده حالياً من موجة الاضطرابات في العديد من المرافق الانتاجية والخدمية والاقتصادية يؤكد أن الفقر يدق باب كل بيت إلاّ بيوت النافذين ووزراء المشترك في حكومة الوفاق الباسندوية.. والغريب والأدهى أن هذه الحالة الكارثية تزداد يوماً بعد يوم دون وضع كابح لها كما هو حال الفساد الذي شرعنته الحكومة ويمارس علناً من قبل بعض وزرائها الذين تضخمت أرصدتهم في البنوك الخارجية والمنزلية من خلال المشاريع الوهمية الممتصة فقط لأموال الشعب ومن حساب تنميته وتوفير الخدمات له كما هو حاصل في قطاع الكهرباء والطرقات.. والجميع يدرك ماذا نقصد لأن الوثائق التي تكشف الفساد في هذين القطاعين وغيرهما أصبحت في يد الشعب الذي تتعالى أصواته يوماً بعد يوم، متذكراً حكومات المؤتمر الشعبي العام التي لا ننكر وجود الفساد في بعض جوانبها، ولكن ليس على حساب تنمية الوطن وخدمات الناس.

من هنا نقول وبصوت عالٍ دون خوف: «أحذروا كارثة موازنة ٢٠١٣م إن طال أمدها».

اليمن.. قاب قوسين من الصومله

علي عمر الصيعري

عام مرّ على تشكيل حكومة «الوفاق» مناصفة بين «المؤتمر الشعبي العام» وحلفائه، وبين «المشترك» وشركائه، تنفيذاً للمرحلة الأولى من المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤).. غير أنه من خلال هذه المناصفة استأثر حزب الإصلاح, نتاج ضغوط مارسها واستقواءً بالمنشق اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع المنحلة، و«الساحات» التي أقامها وصرف عليها منذ بداية الأزمة، نقول استأثر هذا الحزب المتشددبحقائب وزارية غاية في الأهمية على المستوى الحكومي وحياة المجتمع والتنمية الاقتصادية أهمها وزارة المالية، الكهرباء، التخطيط، الداخلية، الإعلام، المياه وغيرها، ناهيكم عن رئاسة هذه الحكومة.

لم نقل شيئا في بادئ الأمر لأن التجديد والتغيير سُنة من سنن الحياة ومطلب ديمقراطي لابد منه.. غير أنه لم تمض بضعة أشهر حتى صدمنا بممارسات لا مسئولة من قبل وزراء هذه الحقائب.. وتصرفات عشوائية غير مدروسة وبعيدة عن موجبات الحكم الرشيد، بل وتعديات لا مسئولة على توجيهات وقرارات الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، فكانت محصلة ذلك العام انفلاتاً أمنياً غير مسبوق، وتخريباً لخطوط الكهرباء وإخراجاً متكرراً للمحطة الغازية الكهربية، وتفجيرات متواصلة لأنابيب النفط في مأرب، وأنابيب الغاز في شبوة، واستفحال الاختلالات الأمنية في عديد من المحافظات وأمانة العاصمة، يقابل كل ذلك تبذير أموال دافعي الضرائب وإنهاك خزينة الدولة نتاج الصرفيات المهولة التي يسمح بها وزير المالية ويقدم عليها وزراء من الطرف الآخر، مع ازدياد قوة القبائل المتنفذة وفي مقدمتها ميليشيات «أبناء الأحمر» وعصابات التقطع، وارتفاع وتيرة النهب وتهريب الأسلحة والمخدرات خلال العام المنصرم وانتشار ظاهرة الاغتيالات بدرجة مهولة طالت معظمها كبار الضباط والجنود، وكل ذلك موثق ويعرفه القاصي والداني.

أما مستوى البطالة وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين وتفاقم الأوبئة والامراض في أوساطهم فقد فاق حده الأعلى منذ قيام الوحدة اليمنية، ناهيكم عن وتائر القلق المتصاعدة في الأوساط الشعبية من المواطنين جراء المستقبل المجهول الذي ينتظر أبناءهم وذويهم.. ومن جانب آخر لم تشهد اليمن قبل ذلك العام من القلاقل والفتن والتكوينات الطائفية والأصوات المطالبة بالانفصال، بل وإعادة الدويلات مثيلاً ولو بنسبة ٥٪ مما شهده ويشهده اليمن في عهد هذه الحكومة التي اعترفت مؤخرا بفشلها الذريع في كل نواحي ومتطلبات الحياة المعيشية والاقتصادية والحقوقية الإنسانية وتوجهات بناء الدولة المدنية الحديثة.

وبوجيز العبارة أن ما كان يؤمل فيه من تغيير وتطور وأمن واستقرار السكينة العامة عند مقدم ما يسمى بالربيع العربي لليمن انقلب إلى كارثة محدقة بالوطن والمواطن,ناهيكم عن اتساع دائرة الأطماع الإقليمية من قبل قطر وتركيا وإيران.. وإذا كانت الأمور تتردى من سيئ إلى أسوأ فإنها إن بقيت هذه الحكومة على ما هي عليه من فساد وإفساد وتدهور وانحلال، فإن اليمن ستتحول إلى أسوأ من الصومال وأخطر من أفغانستان في نهاية هذا العام على أقل تقدير.. فهل يتدارك العقلاء والمجتمع الدولي والخليجي العربي مخرجات هذه الكارثة قبل فوات الأوان؟ الإجابة معقودة عليهم.

«السعدي» رايح جاي..!

جميل الجعدبي:

يستحق وزير التخطيط والتعاون الدولي د. محمد السعدي لقب « سندباد الحكومة» ووزيرها الطائر عن جدارة، ولو كانت هناك مسابقة أو ما يشبه الدوري الرياضي بين الوزراء لفاز الوزير السعدي أيضاً بالبطولة وكأس دوري السفريات للعام ٢٠١٢م برصيد قرابة ٢٠ هدفاً- أقصد سفرية -لأكثر من ١٣ بلداً عربياً وأجنبياً لحضور فعاليات ومنتديات ومشاركة في ندوات ومؤتمرات وتعزيز وبحث سبل التعاون.

وإذا ما افترضنا أن السفرية الواحدة لوزير التخطيط والأمين العام المساعد لحزب الإصلاح استغرقت (٥) أيام فقط، وأن بدل سفر معالي الوزير - افتراضاً - لليوم الواحد ٢٠٠٠ دولار يكون الوزير (الثوري) قد أمضى قرابة ٢٠٠ يوم خارج اليمن من أصل (٣٦٠) يوم عدد أيام السنة ، وتكون حكومة با سندوة أنفقت على سفريات وزيرها السعدي قرابة (٥٠) مليون ريال فقط من أموال الشعب الذي ارتفعت نسبة الفقر فيه إلى (٥٤٪) وارتفعت نسبة البطالة بين الشباب إلى (٦٠٪).

ما علينا من هذه الأرقام والمؤشرات الاقتصادية . فالوزير السعدي هو وزير تخطيط وتعاون دولي ويقع عليه عبء إقناع المانحين وجلب المنح وإعداد البرامج الاقتصادية الطارئة، وخطط ومشاريع استيعاب المنح والمساعدات وتوزيعها على القطاعات الخدمية (كهرباء - مياه - صحة - تربية...الخ) حسب الأولوية؛ لذلك فمعالي الوزير السعدي يتجشَّمُ عناء السفر ومشقة الترحال والتنقل من دولة لأخرى فهو - مثلاً- في شهر يناير من العام ٢٠١٢م سافر إلى الرياض والكويت والبحرين والإمارات، وفي مارس تنقل مابين الرياض وجده، كما تنقل في شهر إبريل بين السودان وقطر والمغرب وواشنطن، وفي شهر مايو حط الوزير السعدي رحاله لأيام متفاوتة في كل من العاصمة اللبنانية بيروت وقطر والرياض، قبل أن يطير في يوليو إلى ألمانيا.

وخلال شهر سبتمبر وأكتوبر بذل الوزير السعدي جهوداً مضنية متنقلاً بين الرياض والصين لحضور المنتدى الاقتصادي العربي الصيني ثم العاصمة الأمريكية واشنطن ، قبل أن يطير إلى اليابان ومنها إلى تونس لتعزيز سبل التعاون..!!

وهكذا يشعر المتابع لسفريات معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي بالإرهاق ، فما بالنا بالوزير ذاته والذي لا نملك غير أن نقول له كان الله في عونكم، وما تنسوش يا معالي الوزير في سفرياتكم القادمة تمروا على أصحاب مؤسسة « غينيس» للأرقام القياسية لتسجيل المنجز اليمني لوزارة التخطيط والسفريات الدولية وحكومة الأرقام القياسية .!

jemyyemen@gmail.com

زاوية حارة

مجلس الأمن يعرف المتمردين

فيصل الصوفي

رئيس مجلس الأمن الدولي قال أمس إنه وأعضاء وفد المجلس تأكدوا من خلال وجودهم في صنعاء أن هناك «أقلية» تسعى إلى عرقلة العملية السياسية في اليمن، وإن المجلس جاهز لاتخاذ إجراءات رادعة بحق هذه الأقلية التي تسعى لإعاقة أو عرقلة عملية التسوية التي يقودها الرئيس عبدربه منصور هادي من خلال تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ ورقم ٢٠٥١... ترى من هي هذه الأقلية.. وهل فهمت الرسالة؟

بينما كانت أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها يخوضون في ما لا قيمة له بحضرة وفد مجلس الأمن الدولي، والتوسل له بمطالب أقل ما يقال عنها أنها سخيفة، فقد خابت مساعيهم، وبطلت تكهناتهم.. وها هو وفد مجلس الأمن يأتي ويذهب سريعا بعد أن أسمعهم رسالته.

وفد مجلس الأمن الدولي ركز على القرار رقم ٢٠٥١ الذي أصدره المجلس العام الماضي والذي التزم فيه بفرض عقوبات على الذين يعرقلون التسوية السياسية في اليمن، حيث أكد الوفد أمس أن «قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١ يحدد بوضوح إن العرقلة لن يتم التساهل معها من قبل المجلس».. وطالب «أولئك الذين يحاولون حرف العملية بأن يوقفوا كافة أنشطتهم» .. وأن المجموعة الدولية ستواكب اليمن في إنجاح المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية.. في حين نبه ممثل سكرتير الأمم المتحدة الذين يتمردون على قرارات الرئيس هادي إلى أن «هذا ليس زمن العرقلة أو التنصل من الالتزامات وعلى الجميع أن يدرك أن قواعد اللعبة تغيرت وأن عجلة التغيير انطلقت ولن تعود إلى الوراء بإرادة الشعب ودعم المجتمع الدولي».

واليوم يعرف اليمنيون من هم المتمردون على قرارات الرئيس، ومن هم الذين يتنصلون من التزاماتهم تجاه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. هؤلاء هم المعنيون في الرسالة التي جاء وفد مجلس الأمن الدولي ليسمعها لهم.. إنهم المتمردون على قرارات رئيس الجمهورية بشأن هيكلة الجيش، وهم الذين تبنوا في الفترة الأخيرة حملة إساءة للرئيس تواكب مقاومتهم لقراراته وجهوده في تنفيذ المبادرة وآليتها التنفيذية المزمنة.. إنهم باتوا مكشوفين للجميع.. هم هؤلاء الذين يتحدثون عن التصعيد الثوري، وعن العودة إلى ما سموه «نقطة البداية الثورية».. لقد قال رئيس الجمهورية أن زيارة رئيس وأعضاء مجلس الأمن الدولي تعد دعما قويا لاستكمال تنفيذ القرارات التي أصدرها في ١٩ ديسمبر الماضي بشأن هيكلة الجيش.. وهنا نحن أمام إشارة لا تخطئها العين، وهي أن القرارات التي صدرت نهاية ٢٠١٢، تحتاج إلى «استكمال التنفيذ» أي لم تنفذ كلها.. ومعروف من هو الطرف الذي تمرد على القرارات وحال دون «استكمال» تنفيذها.

ليس أمامكم إلا الرحيل

عادل حمود الجهلاني

لايزال بعض المتنفذين يعيشون خارج الزمن من خلال محاولاتهم فرض هيمنة كاذبة وهنجمة فارغة والتشبث بمناصب لم تعد قابلة لبقائهم ولا امثالهم.. اولئك الواهمون يستعرضون اليوم تاريخهم الحافل بالنهب والسلب والسطو على الممتلكات العامة والخاصة ويتباهون بمليشياتهم ليقولوا للشعب وقيادته السياسية، نحن هنا.. ظانين انهم بتصرفاتهم تلك قادرين على التمرد ورفض قرارات الرئيس او تجاوز ارادة الشعب الذي لايزال يعيش مآسيهم..

مانستغرب له ان اؤلئك المشعبين كانوا يقولون بانهم سيغادرون مناصبهم اذا تخلى الرئيس علي عبدالله صالح عن السلطة وها هو يمر عام إلاّ شهر على الانتخابات الرئاسية المبكرة وعلى تسليم السلطة للرئيس عبدربه منصور هادي ولم نرَ اولئك الظلاّميين وادعياء الوطنية يغادرون منا صبهم و يغلبو ن المصلحة العليا للوطن كما فعل الزعيم علي عبدالله صالح..

لايستطيع احد منا التخلي عن الاستغراب من تصرفات المتمردين على قرارات الرئيس فحين يبارك كبيرهم القرارات يأتي الناطق باسمه لينتقدها ويؤكد احقية سيده الجنرال بالبقاء في منصبه كونه حامي الثورة وهو بالاصح سارق طموحات الشباب.. نقول لأولئك أليس من حق هذا الوطن ان يستريح من ثقلكم على كاهله ..أليس من حق الشعب ان يعيش حياته الطبيعية بدونكم.. ألا يكفيكم ما اكلتم ونهبتم واخذتم وصرفتم ..لماذا لاتشكرون تسامح الشعب العظيم معكم ..هل تظنون انكم بعيدون عن غضبته اذا غضب عليكم ..لماذا تصرون على ان تكون نهايتكم مخزية ؟

ننصحكم الاتّعبثوا بالشعب فهو يعرف ويدرك من انتم ومن اين أثريتم فلاتأخذكم العزة بالإثم واعلموا جيدا ان التدثر بالثورة وركوب موجة الشباب لن تنجيكم من طوفان الشعب..

انه من السخف والغباءالتعامل مع توجهات الشعب على النحو الذي تمارسوه وتظنون انكم في مأمن من التغيير الذي اتخذه اليمنيون أو ان التغيير محصوربنقل السلطة من الرئيس صالح الى شخص آخر فاذا كان هذا حدود تفكيركم فانتم لم تستوعبوا بعد قدرانفسكم ولاقدر التحول الفكرى العميق الذي اتجه الى غالبية العقول على امتداد الوطن..

المواطن اليمني اتخذ القرار الحاسم للتخلص من موروثكم السلبي الذي خلف الكثيرمن المعاناة للوطن وللشعب..نؤكد لكم وفي مقدمتكم المتمرد الجنرال أنه لم يعد امامكم الا الرحيل واي تصرف آخر سيكون مغامرة ستقضي عليكم تماما..